

نحن في هذا الكتاب على هذا النحو الذي فيه من الضبط»<sup>(3)</sup>.

كيف استطاع ابن البناء أن يضبطها؟ لقد سلك طريقة الاستنتاج بعدما تبين له أن طريقة الاستقراء هي التي وراء الاختلاف الموجود في الكتب البلاغية السابقة؛ يقول بصدد الطريقة الاستقرائية: «وإذا تبين أن المعاني قد تكون مواجهة نحو الغرض، والأغراض لا تنحصر، فتقسيم الصناعة بحسب الأغراض غير منحصر من جهة المعنى. وقد يمكن الحصر من جهة العبارة باللفظ، فلذلك أهل صناعة البديع حصروها بالاستقراء من جهة عارض اللفظ إلى أقسام سموها بأسماء، وبينهم في ذلك اختلاف»<sup>(4)</sup>؛ وإذا أدت الطريقة الاستقرائية إلى الاختلاف في الأمثلة الجزئية وفي أساميها وفي عددها وفي مواقعها وفي اختلاف العبارة عنها فإن الطريقة الاستنتاجية تفرض نفسها وإن كانت لا تمنع من الاختلاف في العبارات. . وهكذا، فإنه وضع استنتاجين كبيرين؛ أولهما: أقسام اللفظ من جهة مواجهة المعنى نحو الغرض المقصود، وثانيهما: أقسام اللفظ من جهة دلالة على المعنى. وأولهما يتفرع إلى أربعة أصول، وهي: الخروج من شيء إلى شيء، وتشبيه شيء بشيء، وتبديل شيء بشيء، وتفصيل شيء بشيء. وأما ثانيهما فهو يتفرع إلى الإيجاز والاختصار، وإلى الإكثار وإلى التكرير.

لكن هذه الطريقة الاستنتاجية لا تقدم إلا كليات محتاجة إلى أن تملأ بجزئيات، أو بأسماء، وقد يقع الاختلاف في الكليات وفي التسميات بحسب اعتبار كل واضح «وليس ذلك مخللاً بالصناعة. فإن قد وقع الاتفاق على الصور الجزئية الشخصية التي فيها فلا يضر الاختلاف في إدراجها تحت أي كلي كان، ولا تسميتها بأي اسم كان، لأننا لو قدرنا أنها لا اسم لها ولا تندرج تحت كلي لم تبطل حقيقتها، وإنما يحتاج إلى الأسماء والأجناس لأجل المخاطبة فيها وضبطها. ولذلك كانت الأقسام الكلية التي فيها توضع بحسب ما يراه كل واحد منهم ويذهب إليه في اعتباره صفات تلك الصور الجزئية ويسمي بما شاء بما يوافق اعتباره. وفي ذلك وقع بين أهل هذه الصناعة التخالف وعرض في كثير من أسمائها الاشتراك والترادف»<sup>(5)</sup>.

اعتمد ابن البناء على الاستقراء والاستنتاج لأن وقوع الاتفاق على الصور

(3) الروض المربع ص 173.

(4) الروض المربع ص 90.

(5) ما تقدم، ص 173.